الأمم المتحدة
E/CN.9/2014/NGO/7

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
17 January 2014
Arabic
Original: English

لجنة السكان والتنمية

الدورة السابعة والأربعون

٧-١١ نيسان/أبريل ٢٠١٤

مناقشة عامة بشأن الخبرة الوطنية في المسائل السكانية: تقييم حالة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

بيان مقدم من جمعية حماية الجنين، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

290114 290114 14-21152X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

البيان

يلفت برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الانتباه إلى قيمة الطفلة. ويلاحظ أن التمييز بين الجنسين يبدأ في مراحل العمر المبكرة (الفقرة ٤-١٥)، ويحث الحكومات على اتخاذ تدابير لمكافحة هذا التمييز (الفقرة ٤-٢٣). لكن الإجهاض الانتقائي ربما بات أكثر شيوعا على مدار السنوات التي انقضت منذ إقرار برنامج العمل.

ويجري في الوقت الحاضر استخدام طرائق متعددة لمعرفة جنس الجنين قبل الولادة. وأصبح مثل هذه الأساليب التي يُستعان بها في تحديد جنس الجنين، وبخاصة الموجات فوق الصوتية، ذائع الانتشار. وفي الثقافات التي تفضل البنين على البنات ويكون الإجهاض فيها خيارا مقبولا، يؤدي توافر إمكانية تحديد جنس الجنين قبل الولادة إلى ممارسة انتقاء الجنس قبل الولادة. وتُقتل الطفلات في الرحم بسبب نوع جنسهن. ويمكن أن يؤدي تفضيل البنين أيضا إلى قتل الرضيعات.

وينتشر الإجهاض الانتقائي في بعض مناطق العالم أكثر من مناطق أخرى. وهو ينعكس عادة في انحراف معدل المواليد الذكور إلى المواليد الإناث. وفي بعض هذه المناطق أصبح المعدل بين الجنسين أكثر ميلاً إلى عدم التوازن منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية في عام ١٩٩٤، مما يوحي بأن استعمال الإجهاض الانتقائي يتزايد في هذه المناطق. ومن الممكن أن تؤدي سياسات تنظيم السكان إلى زيادة تفاقم هذا الشكل من أشكال التمييز على نحو محسوس.

إن الإجهاض الانتقائي وقتل الرضيعات ينطويان على مشاكل معقدة. فهما قتل لبشر قبل الميلاد أو في أعقابه مباشرة يُرتكب على أساس نوع الجنس ليس إلا. وكلاهما يعكس تفضيل ثقافي ظالم للذكور من الأطفال على الإناث من الأطفال. كما أنهما يغيران التوازن الجنساني في المجتمع، ويتسببان في مشاكل ديمغرافية واجتماعية بالغة الخطورة، بما يشمل الاتجار بالنساء. ومن الضروري أن يوضع حد لانتقاء جنس الجنين من أجل ضمان تكافؤ المرأة ورفاه المجتمع. ومن ثم، يتعين على الدول الأعضاء في لجنة السكان والتنمية أن تتخذ تدابير لتقليل التحيز لصالح الأطفال الذكور وقتل الأطفال الإناث.

ويشير برنامج العمل إلى أن ممارسات اختيار جنس الجنين قبل الميلاد وقتل الرضيعات يعكس تفضيلاً للذكور ينطوي على الضرر (الفقرة ٥-١٤)، وينص على ضرورة القضاء على كافة هذه الأشكال من التمييز (الفقرة ٤-١٦ (أ)). ويتعين على الحكومات أن تتخذ خطوات لمنع الإجهاض الانتقائي وقتل الرضيعات (الفقرة ٤-٢٣). إن هذه التوصيات المهمة تقابل حتى الآن بالتجاهل الكبير. وقد جاء الآن أوان وضعها موضع التنفيذ.